الدورة 3

المؤتمر الإسلامي للأوقاف
Islamic Conference for Awqaf
أوقف .. لأجر لا يتوقف

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

جلسة وزراء الدول الإسلامية

عنوان الورقة

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

اسم المتحدث

الدكتور يوسف بلمهدي
وزير الشؤون الدينية والأوقاف – الجزائر-

مكة المكرمة
16 - 17 June 2021
٠٦ - ٠٧ ذو القعدة ١٤٤٢

تنمية مستدامة .. أجر لا يتوقف

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

محتوى العرض :

- مقدمة
- أوقاف الجزائر في الحقبة الاستعمارية
- الأوقاف في الجزائر بعد الاستقلال
- جهود الدولة الجزائرية في إحياء دور الوقف
- الجهود المبذولة نحو الاستثمار الوقفي
- تحديات تحيط بالأوقاف
- آفاق تطوير الأوقاف في الجزائر
- خاتمة

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

مقدمة

إن البشرية عرفت فكرة "حبس العين عن التمليك والتملّك، وجعل منفعتها مخصصة لجهة من جهات البر " منذ زمن بعيد، وبمجيء الإسلام، وبروز مفهوم " الصدقة الجارية " تكونت النواة المعرفية الصلبة لنظام الوقف، وتمّ الإقرار للوقف بالصيغة التعبدية، ثم أصبح نظاما قائما بذاته، وفق أحكام منضبطة ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث استمدت أحكام الوقف قوتها ومشروعيتها من الكتاب والسنة وأعمال الصحابة، قال الله تعالى : " **يا أيّها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وممّا أخرجنا لكم من الأرض** " وقال تعالى:"**و افعلوا الخير لعلكم تفلحون** "وقال عز وجل : " **لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون** "، فحملت هذه الآيات القرآنية على معنى خاص: هو الوقف باعتباره بابا من أبواب البر وفعل الخير ؛ وقال صلى الله عليه وسلم: "**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث : صدقة جارية أوعلم ينتفع به أوولد صالح يدعوله**" وقد ثبت في صحيح البخاري أنّ عمر بن الخطاب أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنّي أصبت أرضا بخيبر لم أصب قط أنفس عندي منها، فما تأمرني ؟ قال : " **إن شئت حبّست أصلها وتصدقت بها، فتصدق عمر بها...** "، وعليه أجمع فقهاء الشريعة على مشروعية الوقف، مع اختلافهم في بعض أحكامه.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

وبانتهاء العهد النبوي بدأت مسيرة التكوين التاريخي للأحكام الفقهية الخاصة بالوقف، ثم بدأت تظهر تدريجيا جملة من المعارف والمهارات الأخرى، المهنية والإدارية التي ارتبطت به، أو تراكمت حوله، وسرعان ما ظهرت مؤلفات فقهية قائمة بذاتها في مسائل الأوقاف.

ومنذ عصر التدوين صار فقه الوقف من الأبواب الثابتة في جميع كتب الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه، ونما هذا الباب وتكاثرت فيه الاجتهادات والاختلافات بين الأئمة والفقهاء، فتغذت أحكام الوقف من تعددية تلك الاختلافات المذهبية وكذا من التطورات العامة الاقتصادية والسياسية والحضارية التي مرت بها المجتمعات الإسلامية على طول تاريخها .

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

أوقاف الجزائر في العهد العثماني

لم تكن الجزائر بدعا من سائر المجتمعات الإسلامية الأخرى إذ ظلت الأوقاف فيها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية منذ الفتوحات الإسلامية الأولى، وتعزز تنظيمها أكثر في الفترة العثمانية التي اتصفت أساسا بازدياد نفوذ شيوخ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير عزاء أمام انعدام الأمن وهجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل، فضلا على أنّ الحكام الأتراك الذين رأوا في الرابطة الدينية عاملا قويّا مكنهم من بسط نفوذهم وتدعيم مكانتهم لدى الأهالي، الأمر الذي دفعهم في كثير من الأحيان إلى تحبيس أملاكهم إظهارا للورع والتقوى وتقربا من المرابطين واكتسابا لتأييد رجال الدين، حتى أصبحت الأوقاف مع مطلع القرن الثامن عشر تشكّل ملكية مستقلة بذاتها تضم مساحات شاسعة لا يماثلها من حيث الأهمية والاتساع سوى ملكية الدولة.

ولقد اتخذ تنظيم الأوقاف بالجزائر في ذلك العهد شكل إدارة محلية مميزة، ونمط جهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات يتميز بمهارة المشرفين عليه وكفاءة القائمين به، وكان التصرف في شؤون الأوقاف واتخاذ الإجراءات العملية يعود إلى المجلس العلمي الذي ينعقد للبت فيها عادة كل يوم خميس من كل أسبوع في الجامع الكبير، بحضور المفتي المالكي والحنفي وبعض الموظفين الآخرين كوَكيل بيت المال وشيخ البلد، وللمجلس العلمي صلاحيات مطلقة في التصرّف في شؤون الأوقاف ومراقبة الموظفين عليها كالشيخ الناظر وجماعة الوكلاء والكتاب (الخواجات)والأعوان والشواش والحزابة (الطلبة الذين يقرؤون القرآن بالمساجد).

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

اتخذ تنظيم الأوقاف بالجزائر في ذلك العهد شكل إدارة محلية مميزة، ونمط جهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات يتميز بمهارة المشرفين عليه وكفاءة القائمين به، وكان التصرف في شؤون الأوقاف واتخاذ الإجراءات العملية يعود إلى المجلس العلمي الذي ينعقد للبت فيها عادة كل يوم خميس من كل أسبوع في الجامع الكبير، بحضور المفتي المالكي والحنفي وبعض الموظفين الآخرين كوَكيل بيت المال وشيخ البلد، وكان للمجلس العلمي صلاحيات مطلقة في التصرّف في شؤون الأوقاف ومراقبة الموظفين عليها كالشيخ الناظر وجماعة الوكلاء والكتاب (الخواجات)والأعوان والشواش والحزابة (الطلبة الذين يقرؤون القرآن بالمساجد).

وكانت الأوقاف الجزائرية تتوزع على عدّة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وصفة قانونية ووضع إداري خاص، وهي حسب كثرتها تصنف حسب الترتيب التالي:

١. أوقاف المساجد والمدارس القرآنية.
٢. أوقاف سبل الخيرات.
٣. أوقاف العلماء والمرابطين والأشراف والمهاجرين من أهل الأندلس.
٤. أوقاف الثكنات وتطوير نظام الجند والرباطات.
٥. أوقاف على التعليم والنسْخ والمكتبات.
٦. أوقاف على المرافق العامة؛ كتهيئة البساتين والحدائق، وإصلاح الطرق وتنظيفها؛ مما يدخل في نظام جماليات الوقف.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

أوقاف الجزائر في الحقبة الاستعمارية

أما في الفترة الاستعمارية فقد شكلت كثرة الأوقاف في الجزائر حجر عثرة أمام سياسة التوسع الاستعماري في الجزائر، فكان أوّل ما عمدت إليه السياسة الفرنسية في ذلك الوقت هو تحديد ملكية الدولة فأصدرت القرارات التي تبيح للسلطات العسكرية الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية وبعض الأعيان، لتلحق بها كذلك الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين (والتّي كانت تعرف بالأراضي المقدسة)، ثمّ تعززت بقرار الحاكم " كوزيل " الذي صدر بتاريخ ٠٧ /١٢ /١٨٣٠ الذي سمح للأوربيين امتلاك الأملاك الوقفية دون أي شرط أو قيد.

ثم تواصلت سلسلة الانتهاكات على الأملاك الوقفية بالقرارات الجائرة والقوانين الموسعة لفكرة الدومين العام وفرنسة الأملاك العقارية /كمشروع ورني "warnier" الذي كسّر أحكام الشريعة الإسلامية في تسييرها للأملاك الوقفية، والذي ألغى مبدأ عدم التصرف في الوقف الخاص، مما جعل الوقف فكرة غير معروفة في التنظيم العقاري الفرنسي، الأمر الذي فتح الباب للاستيلاء على الأملاك الوقفية من باب أنّ الوقف لا مالك له.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

الأوقاف في الجزائر بعد الاستقلال

وبزوغ فجر الاستقلال عن المستعمر الفرنسي كانت أولى الأحكام الصادرة في مجال الأملاك الوقفية للجزائر المستقلة هو المرسوم ٦٤ – ٢٨٣ المؤرخ في ٠٧/١٠/١٩٦٤ المتضمن الأملاك الحبسية العامة، ورغم أنّ موادّه قليلة جدّا (إحدى عشرة مادة فقط)، ورغم أنّه جاء بعد سنتين من الاستقلال، إلاّ أنّه وضع الأسس لإحصاء وتسيير أكثر من ٠٤ ملايين هكتار من الأراضي الموقوفة، منها ما هو بدون سندات ملكية NON TITRE، ومنها ما كان تابعا للقطاع الفلاحي.

إلاّ أنّه بصدور الأمر رقم ٧١ /٧٣ المؤرخ في ٠٨/١١/٧١ المتضمن الثورة الزراعية، والذي تمّ بموجبه توسيع الأراضي العمومية على حساب الأراضي الخاصة والأملاك الوقفية، تقلصت الحافظة العقارية الوقفية بشكل كبير وخاصة الأوقاف الخاصة التي زالت الجهة المستفيدة منها، والأوقاف العامة الآيلة مباشرة لمؤسسة

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

جهود الدولة الجزائرية في إحياء دور الوقف

مع بداية عصر الانفتاح ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، وسلوك الحكومة الجزائرية سياسة الإصلاح الاقتصادي والتوجّه إلى نظام الاقتصاد الحرّ تدريجيا، تمّ فتح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرات الفردية للقيام بدور متزايد في مجال الإنتاج وتقديم الخدمات المختلفة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية بدأ الاتجاه المتزايد نحو الخوصصة في العالم الجديد يهدّد الشعوب الفقيرة، وظهرت حاجة فئات كثيرة من المجتمع إلى المزيد من الخدمات خارج ما تقدّمه الدولة أو تكون مكمّلة لها .

هذا المناخ أعطى فرصة ملائمة جدا لظهور " أوقاف جديدة " من جهة، ودفع من جهة أخرى نحو ضرورة تطوير الأوقاف، وهيّأ الأسباب الدافعة للمبادرة بالوقف وبالأعمال التطوعية والخيرية بصفة عامة، وعليه فقد واكب التشريع الوقفي في الجزائر هذه التطورات وتفاعل بصورة إيجابية جدا.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

وفي هذا الصدد قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بجهود تشريعية كبيرة جدا، عالجت بها تسيير الوضعية الهشة التي كانت توجد فيها الأوقاف من جميع النواحي سواء الإدارية أو المالية أو العقارية، وسطرت تبعا لذلك أهدافا مرحلية بغرض إيجاد قاعدة متينة من أجل تطوير واستثمار الأوقاف، نذكر منها على سبيل الخصوص :

١- **ترقية أساليب التسيير المالي والإداري**.

٢- **تحيين قيمة إيجار الأملاك الوقفية -**

٣- **البحث عن الأملاك الوقفية وحصرها وتوثيقها**

٤- **التسوية القانونية للأملاك الوقفية**

كما عملت الوزارة على الاستفادة من التشريعات العقارية السارية المفعول قدر الإمكان، كعملية إعداد المسح العام للأراضي حيث حصلت على الدفاتر العقارية للأوقاف الواقعة في المناطق التي يتم فيها عملية المسح، بالتنسيق مع وزارة المالية، وبعض الوزارات المعنية في صيغة تعليمات وزارية مشتركة أدت كلها إلى تسارع وتيرة التسوية القانونية للأملاك الوقفية .

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

الجهود المبذولة نحو الاستثمار الوقفي :

واستدراكا للنقص الذي عرفه قانون الأوقاف الصادر سنة ١٩٩١م تحت رقم ٩١/ ١٠ تم تعديله مرتين بموجب القانون رقم ٠١/ ٠٧ سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١، وبموجب القانون ٠٢/ ١٠ المؤرخ سنة ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٢ مع مراسيم تنظيمية مرافقة لذلك، الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام تنمية الأملاك الوقفية واستثمارها سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف (خاصّة بعد ارتفاع مداخيل الأوقاف)، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة .

وقد أنتجت هذه الجهود مشاريع وقفية معتبرة، وإن كانت قليلة بالمقارنة مع ما هو موجود من مكتسبات وقفية ومع الدور الذي ننشده للوقف، إلا أنها تعبر عن خطوة جريئة نحو الطريق الصحيح لإحياء سنة الوقف في المجتمع الجزائري.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

تحديات تحيط بالأوقاف

ولا تزال العديد من التحديات في ميدان الواقع موجودة نذكر منها:

١. . حداثة التشريعات المنظمة للوقف، وقلّة الإجراءات القانونية الكفيلة بتفعيلها.

٢. . قلّة الموارد الوقفية الخاضعة للاستثمار والتنمية بالمقارنة مع مساحة الجزائر الشاسعة المترامية الأطراف، ضف إلى ذلك أن أكثر من نصف الوعاء الوقفي ذو طابع اجتماعي، ومعظم المتبقي منه إنما هو عبارة عن عقود إيجار يصرف ريعها في عملية البحث وإحصاء الأملاك الوقفية واسترجاعها، وكذا تغطية النفقات التي تخلفها النزاعات وأعمال الصيانة والترميم.

٣. عدم مسايرة المنظومة الإعلامية لتطور الوقف وإبراز دوره التنموي، مع ضعف الثقافة الوقفية في المجتمع.

٤. نقص الكفاءات والمهارات المدرّبة على حسن إدارة الأوقاف وتنميتها واستثمارها.

٥. طبيعة المهام الوظيفية للإدارة باعتبارها مؤسسة للمرافقة والمتابعة وليس للاستثمار، وبالتالي لم يكن بالإمكان أن تستجيب لتطلعات المنظومة الوقفية.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر وأبرز التحديات

آفاق تطوير الأوقاف في الجزائر

ومن هنا كان العمل على ترقية الأوقاف وتعزيز دورها في النهضة الاقتصادية والاجتماعية مستهدفا ذا أولوية بالغة والتزاما من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ضمن برنامج عمل الحكومة في إطار الجزائر الجديدة ؛ والذي تُوج مؤخرا بصدور المرسوم التنفيذي رقم ٢١- ١٧٩ المتعلق بإنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، ويعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يخضع إلى القواعد المطبقة على الإدارة في علاقته مع الدولة، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، ويمكنه استحداث فروع جهوية ومحلية وحتى إنشاء ملحقات بالخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية عند الاقتضاء.

فالديوان الوطني للأوقاف والزكاة أداة في تسيير الأملاك الوقفية العامة واستغلالها وتنميتها واستثمارها طبقا لإرادة الواقف ولأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وللتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما أنه آلية لجمع الزكاة وصرفها وتنميتها طبقا للأحكام المحددة شرعا وللتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يسير هذا الديوان من قبل مجلس إدارة يديره مدير عام، ويزود بهيئة شرعية تتولى تقديم الاستشارة والمساعدة الفقهية وخصوصا في مدى مطابقة أنشطته وأعماله لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها.

نماذج الأوقاف التنموية في الجزائر و أبرز التحديات

خاتمة

والحق الذي لا مناص منه، أن الوقف في الجزائر قد شهد قفزة تشريعية مرموقة لم تشهدها الجزائر منذ استقلالها، بل ومنذ التواجد التركي بالجزائر، وقد لعب الاتجاه السياسي والاقتصادي الوطني والعالمي الدور البارز في هذه الصحوة التشريعية التي أيدها الإحساس بعمق الانتماء الحضاري وهو أنّ الوقف كان ومايزال من خصائص الإسلام .

الدورة 3

المؤتمر الإسلامي للأوقاف

Islamic Conference for Awqaf

أوقف .. الخير لا يتوقف

شكراً لإستماعكم

المالك والمنظم

شريك التنظيم

الراعي الرئيسي والدعم العلمي